السودان

إعداد: عبدالمنعم عثمان

صحافيون سودانيون في الدوحة يتضامنون مع «زملاء المهنة»

«الدفاع عن الحقوق والحريات»: القمع والانتهاكات في السودان.. مستمر

جانب من الوقفة التضامنية في الدوحة

اكدت الهيئة السودانية للدفاع عن الحقوق والحريات استمرار الانتهاكات التي تطال حقوق الانسان بالبلاد الي التعدي علي حرية التعبير وحرية الصحافة وقالت الهيئة ان السلطات مازالت تقمع المحتجين سلميا بالقوة المفرطة والغاز المسيل للدموع والرصاص والحي واستخدام العصي والهراوات الامر الذي ادي سقوط عدد كبير من الضحايا بالخرطوم والولايات الي جانب اعتقال اكثر من الف معتقل واصابة المئات تتفاوت اصابتهم مابين الخطيرة والخفيفة عطفا علي استمرار المحاكمات التي قضت مابين «السجن والجلد والغرامة وغيرها» ونقلت الانباء من منطقة نيرتتي بولاية وسط دارفور سقوط عدد من القتلي بسبب المواجهات الدامية التي شهدتها المدينة من قبل المليشيات الحكومية حيث امتد القتل الي معسكر نيرتتي الشمالي للنازحين وأكدت الانباء مقتل اثنين من النازحين وهم: علي يحيي احمد 28سنة وعباس اسحق محمد عباس 31سنة رميا بالرصاص من قبل المليشيات التي ارتكبت نفس المجزرة البشعة داخل المنطقة وجرح ثلاثة اخرين وتم نهب ممتلكات النازحين بالسوق الشمالي الي جانب اعتقال نحو 15 تم اطلاق سراح 6 منهم وتبقي9 من المعتقلين تحت الاعتقال، وكانت السلطات الامنية قد فرقت باستخدام الغاز المسيل للدموع الاف المحتجين بمعسكري حميدية وخمسة دقائق بمدينة زالنجي عاصمة ولاية وسط دارفور الثلاثاء الماضي بعد خروجهم غاضبين علي اختطاف مجهولين احد التجار. وكانت محكمة بحري قد اصدرت في جلستها يوم الاربعاء الماضيحكما قضي بالسجن لمدة شهرين علي اثنين من المتهمين لاتهامهما بالمشاركة في التظاهرات الاخيرة وبرات ذات المحكمة اثنين اخرين من المحتجين. وفي الخرطوم استدعي جهاز الامن يوم الاربعاء الماضي الصحفي احمد يونس مراسل صحيفة الشرق الاوسط للمرة الثانية علي التوالي. وفي مدني حاضرة ولاية الجزيرة قال المحامي الهادي يحي ان محكمة الجنائيات العامة استمعت يوم الخميس الماضي الي الشاكي والمتحري في محاكمة المتظاهرين البالغ عددهم ثمانية منهم ثلاث متهمين من اسرة واحدة وهم الروائية رانيا مامون وشقيقها وشقيقتها الي جانب خمسة محتجين اخرين وحددت المحكمة جلسة الثالث والعشرين من الشهر الجاري لاحضار الشهود. وكانت الرواية رانيا مامون قد دونت شهادتها حول واقعة الاعتقال بعنوان«يومٌ في الجحيم»وقالت ان ان ماحدث لها ولإخيها واختها ليس تشازا، إنه حدث يتناغم جيدا مع سياسة هذه الدولة ومنهجيتها في إدارتها البلاد وقالت ان شقيقها تعرض للضرب وشجّ رأسه في ثلاثة مواضع حسب التقرير الطبي، الجرح الأول بطول 6 سم والثاني بطول 2 سم والأخير 1 سم، وكسرت الترقوة وكدمات متفرقة في الجسد النحيل مشيرة الي انها تعرضت للضرب بوحشية ونعتتها باقذع الألفاظ وتهديدها بالاغتصاب الجماعي، مؤكدا بان احدهم تحرش بها.

وفي محكمة الدكتورة سمر ميرغني كانت المحكمة قد استجوبت خبيرا من شركة سامسونق لفتح جهاز الموبايل كمعروضات في القضية الخاص بالمتهمة سمر ميرغني التي تواجه تهما من بينها الشغب والازعاج العام وقال الخبير امام المحكمة امس الاربعاء انه عجز عن فتح الهتاف الجوال الا عبر ادخال برنامج تشغيل وان ادخال مثل هذا البرنامج قد يتلف الصور والمحتويات الموجودة بالجهاز. وحددت المحكمة جلسة في الاسبوع الاخير من الشهر الجاري خاصة بمذكرة هيئة الدفاع ومن ثم اصدار الحكم وكانت المحكمة قد شهدت حشدا جماهيريا للناشطين والناشطات والصحفيين والمحامين وحمل البعض لافتات تضامنوا من خلالها مع سمر ميرغني واعتقلت السلطات الامنية التي طوقت الاعتصام السلمي للناشطين واحتجزت احد المحامين قبل تعرضه للضرب والركل. وتضم هيئة الدفاع عن المتهمة كل من المحامي نبيل اديب ومصطفي عبد القادر وعثمان العاقب ويتضامن معهم كل من المحامية حنان حسن وحرم الشيخ وامال الزين. وكانت الناشطة سمر ميرغني قد تحدثت عن واقعة إعتقالها وتعذيبها الى قناة «العربية». وقالت سمر انها تعرضت لإهانات لفظية وانها ضربت باعقاب البنادق حتى فقدت وعيها، وتعتبر سمر وهي صيدلانية ثاني فتاة سودانية تتحدث عن ممارسات الاجهزة الامنية علنا تجاه المتظاهرين الذين تعتقلهم.

وعلي صعيد غير بعيد نظم صحافيون ومدونون سودانيون صباح الاثنين 7 اكتوبر2013 «وقفة تضامن» مع زملاء المهنة في السودان بمركز الدوحة لحرية الاعلام، وعبروا عن رفضهم لحملة القمع التي تشنها السلطات ضد الصحافيين ووسائل الاعلام المختلفة، ورفعوا شعارات ترفض تعطيل الصحف والرقابة الامنية، والاعتقالات والملاحقة ومحاولة تكميم الافواه وتحجيم دور الصحافة في ظل التظاهرات التي اندلعت على خلفية رفع الدعم عن المحروقات وزيادة اسعار السلع، وشجبوا التعتيم المفروض من قبل السلطات وفرض مفردات تتنافي مع حرية الصحافة. وطالبوا برفع القيود الامنية ووقف الحملة الجارية التي تعد انتهاكا للحريات والحقوق الاساسية وفي مقدمتها حرية التعبير بكافة الاشكال. وشارك في الوقفة التضامية، مدير المركز بان كولن وايمن البرديول، مدير البرامج، والعاملون بالمركز، وصحافيون عرب واجانب.

وشدد الصحافيون خلال الوقفة التضامية على ضرورة حماية حرية التعبير وضمان الحريات واحترام الحقوق الاساسية. وقال الزميل فيصل حضرة : يواجه الصحافيون في السودان حملة قاسية تشنها السلطات، ما استدعى هذه الوقفة للتعبير عن روح التضامن والمؤازرة، ولرفض المساس بحرية الصحافة وتعريض الصحافيون الى الخطر » وتابع «من الضرورة بمكان ان تنتهي هذه الاجراءات الاستثنائية، ووقف استهداف الصحافيين وتعطيل الصحف، وضمان ممارسة المهنة دون قيود من الاجهزة الامنية او غيرها». ومن جهتها قالت المدونة اميرة الشيخ ان الحملة ضد الصحافيين بصفة خاصة والحريات بصفة عامة مرفوضة، وحق المعرفة مبدأ اصيل، كما ان حق التظاهر السلمي من الحقوق الاساسية الواجب احترامها، ودور وسائل الاعلام هو نقل ما يجري، والتعتيم لم يعد مجديا، والفضاء بات مفتوحا، وقد تعطل السلطة صحيفة، لكنها لا تستطيع حجب الحقيقة». وعبر المشاركون في الوقفة عن تقديرهم لدور مركز الدوحة لحرية الاعلام في رعاية وتطوير المهنة وحماية الصحافيين.

وكان مركز الدوحة لحرية الاعلام قد دعا إلى احترام حرية الإعلام واعرب عن قلقه إزاء حملة القمع التي تشنها السلطات السودانية ضد الإعلاميين والصحافيين، في ظل الاحتجاجات الواسعة وعدم الاستقرار السياسي اللذين تشهدهما البلاد. وشجب مركز الدوحة استخدام العنف ضد المتظاهرين، داعيا الحكومة السودانية إلى احترام حق المواطنين في حرية التعبير. كما أعرب المركز عن قلقه الشديد إزاء تدخل جهاز الأمن والمخابرات الوطني في التغطية الإعلامية للمظاهرات التي اندلعت مؤخرا. وشدد على ضرورة السماح للصحافيين بالقيام بعملهم بحرية ومن دون خوف من الاعتقال، على الرغم من أن قوات الأمن تحاول السيطرة على تدفق المعلومات عن ما يجري في السودان. ودعا مركز الدوحة الحكومة السودانية إلى إزالة القيود المفروضة على الصحف التي كانت قد أمرت بتوقيفها عن العمل أو صادرت أعدادها، كما دعا إلى تمكين الصحافيين السودانيين والأجانب من تغطية آراء طرفي القضية مع استمرار الاحتجاجات.

سودانيون أمام مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

نظم عدد من أفراد الجالية السودانية يوم الخميس الماضي وقفة أمام مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، للتنديد بسياسات القمع والتعذيب التي ينتهجها نظام الرئيس عمر البشير ضد المتظاهرين السلميين في السودان، عقب الاحتجاجات التي خرجت مؤخرا اعتراضا على رفع الدعم عن المحروقات.

وردد المتظاهرون السودانيون هتافات معادية للبشير، من بينها يابشير يا قاتل، إلى لاهاي يا سفاح، كما ردد المتظاهرون الشعار الأيقونة في ثورات الربيع العربي، ارحل، مؤكدين أن إراقة دم إخوانهم في السودان تقف ضد وجود البشير على رأس السلطة في السودان بعد الآن.

وأوضح، هيثم حمد، أحد منسقي الوقفة الاحتجاجية أمام الجامعة العربية، أنهم يقومون بوقفات احتجاجية منذ اندلاع الأحداث أمام السفارة السودانية، وأن وقفتهم هذه هي الرابعة، وهي بمثابة محاولة منهم كسودانيين مع أشقائهم داخل السودان، ومحاولة منهم لإيصال الصوت السوداني إلى العالم في ظل حالة القمع التي ينتهجها نظام البشير في الوقت الحالي.

وطالب المتظاهرون الجامعة العربية بموقف رسمي حيال ما يجري من انتهاكات لحقوق الإنسان داخل السودان، مؤكدين أن النظام يرتكب ضد الشعب أسوأ انتهاكات في تاريخ السودان.

تلفزيون الخرطوم يعرض «فيلماً بائساً» عن الثورة

عرض تلفزيون الخرطوم فيلما عن الاحداث التي وقعت في العاصمة في اليوم الأول من قيام الثورة يوضح فيه التخريب والدمار الذي طال كل شي، ثم قام بعرض المجرمين والمتفلتين الذين قاموا بهذا الفعل الشنيع.

لكن السؤال الذي يفرض نفسه إذا كانت هذه هي الجريمة ماثلة امامنا وهؤلاء هم المجرمون كما زعموا فلماذا لم يطلق الرصاص على المجرمين الحقيقيين. لكنهم لم يفعلوا ذلك، بل اطلقوا الرصاص على رؤوس المتظاهرين السلميين فحصدوا ارواح الاطباء وطلبة الجامعات والموظفين المسالمين وحتى الذين لم يشاركوا في المظاهرات وكانوا يقفون بجانب الطريق لم يسلموا من رصاصهم وحتى الذين يصورون بأجهزتهم النقالة. ثم طال الاعتقال اعداد كبيرة من شباب وشابات هذا الشعب الكريم.

بينما فتحت السلطات السجون لخروج المجرمين والمتفلتين واصحاب السوابق « النسخة المصرية » بعد ان مهدت لهم الطريق بسحب كل قوة الشرطة من الشوارع وافرغت الطلمبات من البنزين وصحبهم افراد من افراد الأمن مصحوبين بكاميرات تصوير لتوثيق هذا الفيلم المخزي وليدلوهم الى المناطق التي يجب ان تحرق وتدمر ومعظمها تابعة لهم لأنهم يعرفون انهم سوف يأخذوا تعويض مضاعف عنها.

ثم اعيد اعتقالهم مرة اخرى ليحكوا ما اغترفت يداهم وكانوا يحكون وتنهال وجوههم لأنهم انجزوا المهمة كما ينبغي. ومن غرائب الصدف ان واحدا منهم كان يحكي عن جريمة قال انه ارتكبها عام 2010 ومخرج هذا الفيلم البائس لم يلحظ ذلك.

واما عصابة «النفرز» كانت تعوس فسادا في العاصمة منذ اشهر وكانت الصحف كل يوم تنقل خبر عن جرائمهم من قتل ونهم واغتصام وترويع للآمنين ولكن السلطات لم تحرك ساكنا ولكن اليوم عندما احست بالخطر قامت إعتقال هذه الجماعة في يوم واحد ليضافوا لهذا الفيلم البائس الذي يظنون انهم يضحكون به على هذا الشعب المثقف الذي لا يمكن ان تنطلي عليه الحيل والاساليب، وختاما ما علينا الا ان ننضم الى الطيب صالح ونقول من اين جاء هؤلاء.

البرلمان الأوروبي «يأسف» لاستخدام الرصاص ضد المتظاهرين

دعا البرلمان الاوروبي حكومة المؤتمر الوطني الى الإفراج عن كافة المتظاهرين والمعارضين السياسيين الذين اعتقلوا في هبة 23 سبتمبر.

وفي قرار للبرلمان الأوروبي يوم الخميس 10 اكتوبر، طالب البرلمانيون الاوروبيون نظام عمر البشير بـ «الإفراج ودون تأخير عن كل المتظاهرين السلميين والناشطين السياسيين واعضاء المعارضة والمدافعين عن حقوق الانسان والعاملين في الجهاز الطبي والمدونين والصحافيين الذين اعتقلوا اثناء ممارسة حقهم في حرية التعبير والتجمع».

وجاء في القرار ان البرلمان الاوروبي « يأسف لإستخدام الرصاص الحي ضد المتظاهرين الامر الذي ادى الى سقوط قتلى»، ويطلب من حكومة الخرطوم وضع حد للافلات من العقاب الذي تستفيد منه عناصر الأجهزة الأمنية.

واعرب البرلمان عن قلقه على الأوضاع في البلاد وخاصة إنتهاك حرية التعبير، ودعا حكومة الخرطوم إلى وضع حد للرقابة على وسائل الاعلام.

الجبهة الوطنية العريضة تدعو «الجنائية» لاعتقال اللواء السر بشير حسين

تواترت الانباء في وسائل الاعلام وعلي اليوتيوب ان اللواء السر بشير حسين قائد منطقه نيالا العسكريه قد خاطب جمهرة من المواطنين في نيالا معلناً انهم لا يضربون المتظاهرين بالسوط بل بالذخيرة الحية واذا كان المتظاهرون من الخوارج فلن يحاكمهم ولا يعترف لهم بحقوق الانسان وسوف يضربون بالذخيره علي رءوسهم.

ان ما ذكره هذا اللواء يرقي الي جريمه ضد الانسانيه التي تحاكم عليها المحكمه الجنائيه الدوليه ووفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1593 فان الجرائم التي ترتكب في دارفور المتعلقه بالحرب وضد الانسانيه والاباده الجماعيه فانها تقع تحت اختصاص المحكمه الجنائيه الدوليه وعلي المدعي العام التحقيق فيها والعمل علي اصدار امر قبض علي المتهم.

ان الجبهة الوطنية العريضة تدعو المدعي العام للمحكمه الجنائيه بالتحقيق مع اللواء المذكور والطلب من المحكمه الجنائيه الدوليه اصدار أمر اعتقال بحقه.

موجة هروب واستقالات واسعة وسط قوات الشرطة

اعترف مدير شرطة ولاية الخرطوم بموجة هروب من الخدمة واستقالات واسعة وسط منسوبي الشرطة في الولاية. وقال الفريق محمد الحافظ مدير شرطة ولاية الخرطوم في لقاء مع لجنة التشريع والحكم المحلي بالمجلس التشريعي بولاية الخرطوم، ان تأمين العاصمة يحتاج لـ 130 الف من قوات الشرطة، معترفا بان العدد المتوفر لا يتعدى نصف هذا الرقم، وعزا مدير شرطة الخرطوم هروب وإستقالات جنود الشرطة للاوضاع الإقتصادية، وزعم بانهم يتجهون للعمل في مجالات اخرى مثل التنقيب عن الذهب، وأضاف إن تساقط القوة المدربة بالهروب والإستقالات الاقتصادية يهدد عمل الشرطة.

ومن جانبه دعا اللواء محمد أحمد علي مدير دائرة الجنايات بشرطة ولاية الخرطوم، في تصريح لـ «قناة الشروق»، دعا «اللجان الشعبية» بالأحياء لتكثيف جهودها بالتعاون مع الشرطة لـ «تحقيق الأمن وبسط هيبة الدولة وسيادة حكم القانون».

منظمات مصرية تدعم حركة تمرد السودانية لإسقاط الحكومة الحالية

مصافحة عقب التوقيع على البروتوكول

أعلنت منظمات مصرية في خطوة غير مسبوقة عن دعمها العلني لحركة «تمرد» السودانية التي تطمح للإطاحة بالحكومة الحالية عبر انتفاضة شعبية، بجانب تقديم شكوى للاتحاد الإفريقي نيابة عن من أسمتهم متضرري إقامة سدي مروي وكجبار بشمال السودان.

وكشف مركز «مصر للدعم السياسي والقانوني» بعد عشرة أيام من تدشينه، عن إبرام أول بروتوكول تعاون مشترك بينه وبين وحركة تمرد السودانية، يهدف في المقام الأول إلى تقديم كل الدعم السياسي، والدعاية الإعلامية والقانونية، لحركة تمرد ضد الحكومة السودانية.

وبدورها قالت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية: إن اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، التابعة للاتحاد الأفريقي، قررت قبول نظر الدعوى التي اقامتها ضد الحكومة السودانية، بالإنابة عن علي عسكوري وعبد الحكيم نصر، بوصفهما ممثلين للأهالي المتضررين من بناء سدي مروي وكجبار، مما أدى إلى تهجير عشرات الآلاف من السكان.

و وعد رئيس المركز المصري جورج نسيم في بيان تم نشره الأسبوع الماضي على الموقع الرسمي للمركز اتفاقهم مع تمرد السودانية هو الأول من نوعه في الوطن العربي، وذكر أن الاتفاق يهدف للتأكيد على مبدأ سيادة القانون، وكفالة حق الدفاع عن الحقوق والحريات، ونشر الوعي بحقوق الإنسان، والاتفاقات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، ورفض العنف، وإقرار مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.

وأضاف أن البروتوكول يدور حول تقديم الدعم القانوني والفني والسياسي للحركة، وكيفية بناء التحالفات السياسية. مبينا أن مدير المكتب التنفيذي لحركة التمرد السودانية علاء الدين عبدالرحمن، وقع على الاتفاق نيابة عن حركته.

ومن جانبها قالت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية: إن الدعوى التي قبلتها اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، تمت فيها المطالبة بإصدار قرار بانتهاك السودان للعديد من مواد الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

وذكرت أن الحكومة السودانية فشلت في التشاور مع الأهالي المتضررين من إنشاء السدين، وتجاهلت الآثار المترتبة على عملية الإنشاء، من تهجير قسري وعدم تقديم تعويضات مناسبة.

عودة الدبلوماسي السوداني المتهم بالتجسس في يوغندا

قال مسؤول بوزارة الخارجية اليوغندي أن كمبالا طردت الدبلوماسي السوداني جاد السيد محمد الحاج من اراضيها وذلك بتهمة التجسس. وقال المسؤول اليوغندي .

أن جاد السيد طرد بسبب تخطيه الخطوط الحمراء وتجاوز مهمته الدبلوماسية، وقال أن الأنشطة التي كان يقوم بها جاد الله لا يمكن طرحها في الإعلام لأنها تقع تحت العلاقات الدبلوماسية بين بلدين، ولكن في الأساس نجد أن جاد السيد تم طرده بسبب التجسس.

واكد مسؤول بالسفارة السودانية بكمبالا أن جاد السيد محمد الحاج قد غادر الأراضي اليوغندية، ورفض التعليق على الأسباب التي دفعت كمبالا لطرد جاد السيد.

الجدير بالذكر أن العلاقات بين كمبالا والخرطوم شهدت توترا حادا في السنوات الأخيرة، وكان آخرها تقديم السودان شكوى للاتحاد الأفريقي يتهم فيها يوغندا بدعم المتمردين وإسقاط النظام السوداني، ولكن كمبالا رفضت كل هذه الاتهامات.

..ووقفة بمدني عقب جلسة محاكمة رانيا مأمون

انعقدت يوم الخميس الماضي بمجمع محاكم مدني الجلسة الاولى لمحاكمة الروائية رانيا مامون على خلفية مشاركتها في الاحتجاجات الاخيرة بمدينة ود مدني، وفتح ضدها بلاغا تحت المواد 68/69، وتشكلت هيئة دفاع من ثمانية عشر محاميا للدفاع عنها حيث انها مارست حقها الدستوري في الاعتراض السياسي، واستمعت المحكمة الى الشاكي الذى افاد بانها قد قامت بصفع جندى بيدها «كف» ورمتهم بالحجارة، وتم تحديد يوم 2013/10/23 جلسة لسماع شهود الاتهام. . وذكرت الاستاذة رانيا ان هذه القضية تمثل استهداف شخصي لها وانها لم تقم باي فعل يضعها في موضع الاتهام ولايعقل ان اخترق كل هذه الحشود من القوات لأصفع واحدا منهم، وهذا تلفيق ضدى وضد شقيقي. . من جهة اخرى نظم الناشطون والمتضامنون الذين حضروا المحاكمة وقفة احتجاجية عقب الجلسة. . منددين بقهر النساء، وكبت الحريات.

«الغارديان»: الأمن السوداني متهم بممارسة عمليات القتل ضد المعارضين

اشارت صحيفة «الغارديان» البريطانية إلى «قيام عدد من قوات الأمن السوداني بالطرق على باب منزل «عبد الفتاح الرفاعي» أحد المعارضين، وطلبوا منه أن يخرج معهم 5 دقائق للتحدث إليه، لكن ابنته تقول إنها لم تره حتى الآن»، لافتة إلى انه «بعد مرور 24 عاما من تولي عمر البشير الحاكم «الإسلامي المتسلط» السلطة في البلاد إثر انقلاب عسكري لا زلت عناصر الاستخبارات والأمن في السودان تمارس عمليات الاعتقال التعسفي حيث قامت بإعتقال أكثر من 800 شخص خلال الأسبوع الماضي فقط على خلفية التظاهرات التي شهدتها البلاد مؤخرا». وفي مقال بعنوان «قتل وإعتقال المعارضين يعمق الغضب ضد البشير في السودان»، وصفت التظاهرات في السودان بانها «غير مسبوقة سواء من حيث حجم المشاركة أو من ناحية الغضب الذي يعتمل في صدور المعارضين، حيث امتدت مساحة المشاركة في التظاهرات إلى الطبقة الوسطى والتي انضمت إلى الفقراء الذين يعانون من ارتفاع أسعار السلع الأساسية والمحروقات». كما أشارت إلى ان «قوات الأمن السودانية اتهمت بممارسة عمليات القتل ضد المعارضين للنظام الحاكم سواء في كردفان أو دارفور أو جبال النوبة لكنها لم تفعل ذلك أبدا في شوارع الخرطوم لكن ذلك ما حدث بالفعل خلال المظاهرات الأخيرة والتي انطلقت في عدد من ضواحي وأحياء العاصمة السودانية»، لافتة إلى ان «عناصر الأمن السوداني تمكنت حتى الآن من السيطرة على شوارع العاصمة لكن هذا التواجد المكثف في حد ذاته يوضح حجم المخاوف لدى الحكومة من إمكانية تجدد التظاهرات».